

# الوضع الفلاحي

## بين الازمة البنيوية وعواقب الجفاف

---

في الوقت الذي تعرف فيه بلادنا جفافا خطيرا ، تكتسي دراسة القطاع الفلاحي أهمية بالغة. والدراسة التالية تبين مظاهر التفجير المتزايد للفلاحين وتساعد العجز الغذائي وتعمق التبعية ازاء السوق العالمية ، وهي تدور حول نقطتين رئيسيتين هما افلاس السياسة الفلاحية للدولة من جهة ، ونتائج الجفاف الذي يعاني منه المغرب من جهة ثانية.

### افلاس سياسة الدولة في الميدان الفلاحي

- ان محاولات تطوير القطاع الفلاحي من طرف مسؤولي الدولة عبر تصاميمها المتتالية قد أدت الى أزمة عميقة تتجلى في الظواهر الآتية :
- تمركز ملكية الارض بين أيدي أقلية من كبار الملاكين على حساب صغار الفلاحين الذين أجبروا على العيش في مناطق فقيرة .
- تصاعد وتيرة تفجير صغار الفلاحين ، الذين يتحولون تدريجيا الى مأجورين زراعيين أو يضطرون الى الهجرة نحو المدن .
- تضاعف العجز الغذائي .
- تعمق التبعية المزدوجة ازاء السوق العالمية والشركات المتعددة الجنسية في الميدان الغذائي وفي ميدان التجهيز .

ان ازمة القطاع الفلاحي تستمد جذورها من الاولوية المعطاة للفلاحة التصديرية (الحوامض، البواكر...) التي تجبر فلاحتنا لان تكون الممون للسوق الرأسمالية العالمية، مع ما يرافق ذلك من تقلبات في هذه السوق. واذا كان القطاع الفلاحي قد حظي باعتمادات كبيرة بلغت حوالي ٢٠٪ سنويا من ميزانية الاستثمار من سنة ١٩٥٨ حتى اليوم، فان الجزء الكبير من هذا الاهتمام قد اتجه الى تجهيز المساحات المسقية الكبرى التي لا تشكل الا ٧٪ من مجموع الاراضي الصالحة للزراعة، وذلك لفائدة كبار الملاكين الذين يستحوذ ١٥٪ منهم على ٤٠٪ الى ٥٠٪ من هذه الاراضي، في حين ان الاراضي غير المسقية لم تحظ الا ب ١٥٪ الى ٢٠٪ من الاعتمادات، مع أنها تشكل ٩٣٪ من الاراضي الصالحة للزراعة وحيث تعيش الغلبة الساحقة من الفلاحين التي تهتم بانتاج الحبوب والزيوت واللحوم... وبالإضافة الى هذا التوزيع غير المتكافئ لميزانية الدولة في هذا القطاع، فان التوجه المعطى للسياسة الفلاحية ما هو الا استمرار للسياسة الاستعمارية التي تتجاهل مصالح أوسع الفئات من الفلاحين... فما هي نتائج هذه السياسة المتبعة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي؟

### على الصعيد الاقتصادي

لقد انخفض المنتج الخام الفلاحي بنسبة ١٩٪ خلال مرحلة تصميم ١٩٧٣ - ١٩٧٧ الذي كان يتوخى زيادة بنسبة ٣٦٪. أما بالنسبة للتصميم الاخير ١٩٧٨ - ١٩٨٠ الذي كان يتوخى زيادة متواضعة بنسبة ١٤٪، هو الآخر لم يستطع تحقيقها.

ففي ميدان الانتاج، نلاحظ بأن الاهداف المتواضعة المتوخاة في تصميم ٧٣ - ٧٧ والتي تتجلى في انتاج ٤٥ مليون قنطار من الحبوب لم تتحقق الا بنسبة ٨٢٪. وكذلك بالنسبة للزيوت التي لم تتحقق فيها الا ٧٧٪ مما كان يهدف اليه التصميم الخماسي.

وهذا ان دل على شيء فانما يدل على أن الانتاج كان ضعيفا بالنسبة لما كان ينتظره المسوؤلون الذين سطوروا أهدافا جد متواضعة اذا ما قورنت بالحاجيات الضرورية للمواطنين.

امام هذا الوضع لا بد من وقفة امام ما حققته سياسة الري التي استحوذت على استثمارات هائلة وطاقت بشرية وتقنية كبيرة.

✽ نتائج سياسة الري :

أسفرت سياسة الري على تفاوت كبير بين المساحات التي من المفروض

تجهيزها (بقنوات الماء...) وبين المساحات التي جهزت فعلا. ومن عواقب هذا الوضع، نستنتج عدم الاستفادة من الاموال الباهضة التي أنفقت في الري والتي أداها المواطنون بضريبة السكر المعروفة. كذلك النتائج الهزيلة في الانتاج الفلاحي الذي له انعكاس خطير بالنسبة لتموين الصناعات الفلاحية. ومثال معمل السكر بالكوس الذي لا يستعمل أكثر من ٥٠٪ من قدرته ناتج بالاساس عن هذا الوضع. ان سياسة "المليون هكتار المسقية" ليس لها رغبة في التحكم في الماء باعتبارها العمود الفقري لكل نهوض فلاحي، بل هي بالعكس تظهر فشل التوجه العام لسياسة الري الحالية، هذه السياسة التي أدت الى العجز الغذائي للمواطنين والتي ساهمت بشكل فعال في اغناء كبار الملاكين، وذلك على حساب أوسع الجماهير الفلاحية، وعلى المصلحة العليا للبلاد. والذي يهمننا أكثر هو العجز المتزايد كل سنة في المواد الغذائية والذي يشكل تهديدا خطيرا لاستقلال البلاد وسيادتها.

#### ✽ تعمق العجز الغذائي :

في ظل السياسة الحالية يعتبر الحصول على الاكتفاء الذاتي في ميدان المواد الغذائية الضرورية أمرا خياليا في بلد أظهرت الدراسات مع ذلك أن قدراته الفلاحية تستطيع أن تلبى حاجيات بلدان المغرب العربي كافة. لكن، وللأسف، تستورد بلادنا كل سنة كميات هائلة من المواد الغذائية الأساسية. فحسب احصائيات التجارة الخارجية، ارتفع حجم الواردات من المواد الزراعية ما بين ١٩٧٢ و ١٩٧٨ بنسبة ١٢٢٪، واحتل الحبوب الصدارة في هذه الواردات بمبلغ ١٦ مليون قنطارا سنويا. ان الاموال الباهضة التي تنفق لاستيراد هذه المواد تتصاعد بشكل مهول، حيث تجعل البلاد تحت رحمة المساومات الامبريالية. ويبلغ حجم المستوردات الفلاحية من مجموع المستوردات العامة للبلاد نسبة ٢٥٪ سنويا. فبينما كانت النفقات لاستيراد المواد الفلاحية تبلغ حوالي ٩٦٠ مليون درهم في فترة ٦٩ - ١٩٧٢، تصاعدت بعدها بشكل خطير حيث أصبحت تساوي ٢٩٠ مليارا سنتيم سنة ١٩٧٦، و ٣٢٩ مليارا سنة ١٩٧٧، و ٣٦٥ مليارا سنة ١٩٧٩، أي أن نسبة الزيادة بلغت ٢٨٠٪ في ظرف ثماني سنوات. فهناك اذن تصاعد كبير ومستمر في العجز الغذائي للبلاد، ناتج أساسا عن السياسة الفلاحية المتبعة من طرف النظام. فالازمة بنيوية، واتباع السياسة الفلاحية الحالية سيؤدي حتما الى كارثة كبرى لا تحصر نتائجها. وهذه السياسة لها انعكاس خطير على الصعيد الاقتصادي حيث لاحظنا بشكل

عام أن الطاقات الهائلة (المالية والتقنية والبشرية) التي وضعت رهن إشارة القطاع الفلاحي، لكن على ضوء السياسة المتبعة، قد أدت إلى العجز الغذائي المتفاقم وارتباط البلاد بالسوق الرأسمالية العالمية لتموينها بالمواد الضرورية وذلك بالاقتراف من الدول الامبريالية.

ومن نتائج هذه السياسة في الميدان الاجتماعي هو اثراء كبار الملاكين وذلك على حساب الجماهير الفلاحية الكادحة.

### على الصعيد الاجتماعي

ان الاستراتيجية المتبعة في الميدان الفلاحي تعبر بالفعل عن منظور وفلسفة الطبقة السائدة في تنمية البلاد.

فمن نتائج تطبيق هذا المنظور هو حرمان اوسع الجماهير الفلاحية من كل تنمية وتطور. وهذا الحرمان لا يمكن الا أن يؤدي إلى تفكير مستمر للفلاحين واستيلاهم ماديا وسياسيا.

وهكذا، فان استراتيجية الحكم في هذا المضمار، ترجمت بالملحوس ثلاثية الافلاس الفلاحي: العجز الغذائي، والتبعية للسوق العالمية، والتفكير المتعاقد لجماهير الفلاحين.

ان ثلاثية الافلاس هذه هي النتيجة الاساسية للازمة البيئية لقطاع الفلاحة الناتج اساسا عن فرض سياسة فلاحية تخدم مصلحة الطبقة السائدة.

واليوم، وفي ظل هذا الوضع الخطير، حل ببلادنا الجفاف الذي أدى مباشرة إلى تدمير كل محصول زراعي وأفنى طرفا كبيرا من الماشية، تاركا جماهير الفلاحين تحت رحمة "مساعدة" الدولة.

### الجفاف وتعميق الازمة

زادت ظروف الطقس غير الايجابية هذه السنة من تعميق أزمة القطاع الفلاحي، ومن التردى الخطير لحالة الفلاحين الفقراء. ان هذا الجفاف الذي خلق تشاؤما واستياء عميقين في الاوساط الشعبية الكادحة، يرجع إلى الاسباب الاساسية التالية: (1) فالامطار التي سقطت في الربيع لا تكون في الحالة العادية الا كمكملات لامطار فصل الشتاء التي احتجبت هذه السنة.

(2) مدة الجفاف كانت طويلة وقاسية حيث أفنت الماشية ودمرت المحصول الاكبر للموسم الفلاحي ٨٠ - ١٩٨١.

(3) عدم ترقب المسؤولين والتدابير لمواجهة مثل هذه الحالة، وتقاوسهم

في اتخاذ الاجراءات الضرورية والملحة لمواجهة انعكاساتها (مساعدة فعلية للفلاحين المنكوبين، ردع المحتكرين والمضاربين ٠٠٠)

والواقع أن المتضرر الأكبر من هذا الجفاف ليس هو كبار الملاكين الذين يستحذون على كل الامكانيات المالية والتقنية والبشرية، بل صغار الفلاحين الذين ماتت ماشيتهم ودمر محصولهم من الحبوب، الشيء الذي أجبر الكثير منهم على بيع أراضيهم لكبار الملاكين وهاجروا أفواجا الى المدن. هؤلاء الفلاحين الصغار والمتوسطين الذين تبلغ نسبتهم ٨٠٪ أو أكثر من مجموع الفلاحين في المغرب. وهذا التشاؤم طغى على كل الجماهير القروية التي تمثل ٧٥٪ من سكان البلاد والتي تعيش أساسا من محصول الأرض أو من عمل أفرادها كمأجورين فلاحيين عند كبار الملاكين أو عند الدولة.

فادن، جفاف طويل وأمطار متخلفة أديا معا الى تعميق بوئس وفقر الفلاحين الصغار والمتوسطين، ولتعميق حالة عامة يرثى لها سواء على صعيد القطاع الفلاحي أو على الاقتصاد بشكل عام. فما هي النتائج المباشرة لهذا الجفاف - لأن النتائج الحقيقية لا يمكن التعرف عليها الا ابتداء من الصيف المقبل - سواء على صعيد الانتاج الفلاحي أو على صعيد الجماهير الشعبية.

#### ※ النتائج المباشرة للجفاف على مستوى الانتاج الفلاحي :

على العموم، بلغ العجز مستوى كبيرا، فعلى صعيد الماشية مثلا، أفني عدد كبير منها نتيجة تاخر النباتات، واستنفاد الاحتياطات الموجودة، ناهيك عن الأمراض التي تسببت في قتل ١٥٪ من الغنم والماعز، وكذلك ٣٠٪ من الماشية في وقت الولادة.

ومحصول النباتات هذه السنة، حسب تكهنات الخبراء، لن يتعدى ثلث حاجيات الماشية مما سيؤدي الى استيراد كميات هائلة من هذه المادة الحيوية لضمان عيش الماشية.

أما بخصوص الحبوب، فالانتاج العام المنتظر لا يتعدى ٢٠ الى ٢٥ مليون قنطارا ان لم يكن أقل من ذلك.

وبخصوص الشمندر، فهناك تدمير ٥٠٠ هكتارا من أصل ٦٥٠٠ هكتارا مخصصة لهذا النوع من المنتج الحيوي بالنسبة للجماهير.

وفيما يتعلق بالحوامض، فقد بلغت الخسارة أكثر من ٨٠٠٠ طنا.

اجمالا، يمكن اعتبار هذا الوضع خطيرا جدا، بل أخطر من الوضع الذي حصل سنة ١٩٤٤، نظرا لتزايد السكان الذي لم يصحبه تزايد في الانتاج.

فما هي التدابير التي اتخذتها الدولة للتصدي لهذه الحالة المتدهورة في

### القطاع الفلاحي؟

على العموم، وحسب تصريحات مسؤولي الدولة، اتخذت التدابير السهلة جدا، والتي هي في الواقع هروب الى الامام، دون ان تستخلص العبرة من هذا الوضع للتصدي للمساكن بجديفة .

ويمكن تلخيص هذه التدابير في المحاور الثلاثة الآتية : الاقتراض، الاستيراد وتوزيع القروض .

وهكذا، اقترضت الدولة ١٠٠ مليون دولار من الولايات المتحدة الامريكية، في اطار برنامج "كوموديتي كريدت بروغرام"، وكذلك ٣٥ مليون دور من البنك الامريكي للاستيراد والتصدير "اكزيم بنك"، الخ... وخصصت مجمل هذه القروض لشراء الحبوب لسد العجز الغذائي .

ويشتمل برنامج الدولة اساسا على استيراد ٣٥ مليون قنطارا من الحبوب، وهذا المقدار يناهز ضعف استيرادات المغرب بالنسبة للموسم الفلاحي الماضي . وتقدر قيمة هذه الواردات ب ٣٠٠٠ مليون درهم .

وسيخصص جزء من هذه القروض لتوزيعه على الفلاحين في اطار الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، الذي اعطيت له التعليمات ليزيد من مبلغ قرضه للفلاحين مثقال بذلك كاهلهم بالديون .

اجمالا، يمكن اعتبار هذه الوضعية خطيرة جدا، وانعكاساتها أكثر خطورة على الفلاحين . فالفلاح الذي كان ينتج للاكتفاء الذاتي ويبيع الفائض في السوق لشراء مسائل ضرورية اخرى أصبح اليوم مجرد مستهلك كباقي الفئات الاجتماعية الاخرى، فليس له انتاج ولا فائض، بل سيضطر الى ائصال كاهله بالقروض لكي يعيش .

فهذه اذن، هي وضعية الفلاح المغربي حاليا : وضعية مزرية وخطيرة جدا، لم يصبح فيها فرق ذي معنى بين المنتجين (اي الفلاحين) والمستهلكين، فالكل مستهلك للمنتوج المستورد من الخارج .

فما هي العواقب الاولى والمباشرة للجفاف بالنسبة "للمستهلكين :

### عواقب الجفاف بالنسبة "للمستهلكين"

ان اول نتيجة للجفاف في هذا الاطار، هي كثرة المضاربات، فالمضاربون بطبيعتهم بزدادون ثرا، في هذه المناسبات ولا يتركون فرصة "ذهبية" كهذه تمر دون ان ينقضوا عليها .

والملاحظ هو تزكية السلطات لهؤلاء المضاربين من اصحاب شركات التوزيع والبائعين بالجملة . فجميع المناطق تتميز بهذا الوضع دون استثناء، والاثمان ضربت ارقاما قياسية خيالية .

وهكذا، فالدقيق الخالص الذي كان يباع بـ ١٥٠ درهما للكيلو قبل شهرين، أصبح يساوي اليوم ٢٦٠ درهما. فنسبة الزيادة تقدر بـ ٧٣,٣٣٪، هذا اذا ما وجد، لانه يلاحظ فقدان هذه المادة الحيوية بالنسبة لكافة المواطنين، ولا يمكن وجودها الا في السوق السوداء، ولا يمكن شراؤها الا بأكياس ٥ كيلو. فالدقيق عموما مفقود في المتاجر ولا يوجد الا الدقيق المسمى بالدقيق الاسود والذي لا يباع في الظروف العادية.

اما فيما يخص الخضر، التي لا تقلق المسؤولين كثيرا كما جاء في تصريحاتهم، فالمضاريات فيها كبيرة: الطماطم مثلا، من النوع الغير الجيد تباع في السوق بأربعة دراهم للكيلوغرام، والنوع الجيد بستة دراهم. اما الجلبانة، فتساوى ٢٥٠ درهما، والبطاطس ٢٤٠ درهما...

هذه هي الحالة العامة، حالة كارثة عارمة تجتاح البلاد وتتمحور حول الازمة البنوية للقطاع الفلاحي، التي تعمقت بظاهرة الجفاف. ونتائجها الفورية هي العجز الاقتصادي الخطير ونهب الجماهير الكادحة سواء الفلاحين أو غير الفلاحين.

فما هو البديل للخروج من هذه الازمة؟

## ما هو البديل ؟

بعد التذكير بعواقب السياسة الفلاحية المتبعة منذ الاستقلال الشكلي، والتي أدت الى افلاس القطاع الفلاحي، والتي لم تستطع ضمان الغذاء لكل المواطنين بعد ربع قرن من اتباعها، وبعد الاشارة للعواقب المباشرة للجفاف الذي تعيشه البلاد بالنسبة لواقع الجماهير الشعبية وبالنسبة للانتاج، نوكد بأن البديل لهذا الوضع المتردى ممكن، وأن ضمان الغذاء لكل المواطنين وتحسين وضعية جماهير الفلاحين ممكنة.

فنجاح أى سياسة فلاحية يكمن في الفصل نهائيا مع الاختيارات الحالية، وتعبئة كافة الفلاحين الفقراء.

ان البديل للازمة الفلاحية لا يمكن التوصل اليه الا بحل المعضلات البنوية التي أفرزت هذه الازمة. فالاعلبية الساحقة من الحقول التي تكون أكثر من نصف الاراضي الصالحة للزراعة، ليس لها إمكانيات استعمال التقنيات الحديثة في الانتاج، وتبقى بذلك محصورة على استعمال الوسائل القديمة، في حين أن إمكانيات منات الالاف من الفلاحين غير الملاكين والمأجورين الفلاحيين ليست مستغلة بطريقة عقلانية لصالحهم ولصالح البلاد.

ان كل نمو في الانتاج وكذلك سد حاجيات المواطنين لا يمكن أن يتأتى الا بعمل مكثف في هذا المضمار. لكن السؤال المطروح هو: هل الطبقة السائدة تبحث

فعلا على حل هذه المشاكل البنيوية؟

الجواب البديهي هو العكس. فالدولة لا تريد فعلا تعبئة شاملة للفلاحين واعادة توزيع عادل لكل الاراضي. بل هي كعادتها تلجأ الى سياسة المناظرات لتهدئة الخواطر ولتمرير بعض الحلول الترقيعية دون التصدى لعمق المشاكل. وفي هذا السياق تأتي مناظرة مراكش، وكذلك المناظرات المقبلة. الفلاح في وضعيته المهمشة، وفي حالته المزرية لا بد أن يناضل من أجل فرض حقوقه. فالنضال من أجل تغيير الهياكل البنيوية التي افرزت هذه الازمة والازمات المرتبطة هو العمود الفقري لكل تقدم ونمو في القطاع الفلاحي، ولكل ازدهار ورفي بالنسبة لصغار ومتوسطي الفلاحين.

